

إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر بين الواقع والتحديات

Reforming the accounting profession in Algeria between reality and challenges

مرحوم محمد الحبيب¹

MERHOUM Mohamed El Habib

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

mohamedelhabib.merhoum@univ-mosta.dz

تاريخ الاستلام: 2025/01/17 تاريخ القبول: 2025/01/29 تاريخ النشر: 2025/03/21

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع مهنة المحاسبة في الجزائر من أجل حصر المعوقات والنقائص واقتراح الحلول والآليات التي من شأنها تطوير المهنة والرفع من مستواها على ضوء المعايير الدولية المنظمة للمهنة وكذا التجارب الرائدة للمهن الحرة المقننة الأخرى. تهدف هذه الدراسة أيضا إلى صياغة مشروع خريطة طريق يتضمن الأفكار الأساسية التي على أساسها يتم إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر وفق استراتيجية ممنهجة تستند إلى رزمة واضحة المعالم. كلمات مفتاحية : مهنة المحاسبة، المعايير الدولية، تشخيص، إصلاح، تحديات.

تصنيف JEL : M41

Abstract

This research aims to diagnose the reality of the accounting profession in Algeria in order to identify obstacles and shortcomings and propose solutions and mechanisms that would develop the profession and raise its level in light of the international standards regulating the profession as well as the pioneering experiences of other regulated liberal professions. This study also aims to formulate a draft road map that includes the basic ideas on the basis of which the accounting profession will be reformed in Algeria according to a systematic strategy based on a clearly defined calendar.

Keywords : Accounting profession, international standards, diagnosis, reform, challenges.

JEL Classification Codes : M41

مقدمة

تشهد مهنة المحاسبة في الجزائر منعطفًا تاريخيًا حاسمًا في ما يتعلق بإعادة تنظيمها بعد 33 سنة من الوجود أي منذ سنة 1991، سنة إنشاء أول هيئة مهنية حرة ومستقلة تشرف على المهنة وتُسيّرُها.

تواجه مهنة المحاسبة في الجزائر تحديات جمة، لا يُمكن تجاوزها إلا بتضافر جهود جميع الأطراف الفاعلة من مهنيين، أكاديميين، برلمانيين وممثلي الإدارات المعنية المشرفة حاليا على المهنة. إنَّ التطوّر السريع للمعايير الدولية المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة وكذا التجارب الرائدة للمهنة الحرة المقننة الأخرى، يفرض على الأطراف ذات المصلحة إعادة النظر في تنظيم مهنة المحاسبة والعمل على صياغة خريطة طريق تتضمّن المحاور الأساسية التي على أساسها يتمّ إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر، وفق استراتيجية واضحة المعالم تستند إلى رزنامة محدّدة عبر الزمن.

تتمحور إشكالية هذا البحث حول السؤال الرئيسي الآتي :

"كيف هو واقع مهنة المحاسبة في الجزائر حاليا، وما هي تحديات إصلاحها على ضوء

المعايير الدولية لتنظيم المهنة؟"

يتمخّض عن السؤال الرئيسي للإشكالية أسئلة فرعية يتمّ صياغتها كما يلي :

- 1- كيف تطوّر تنظيم مهنة المحاسبة منذ استقلال الجزائر إلى يومنا هذا ؟
- 2- كيف يُمكن تشخيص واقع مهنة المحاسبة في الجزائر على ضوء القانون 01-10 ؟
- 3- ما هي التحديات التي تواجه إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر وما هو تصوّر الأمثل لإصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر؟

يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع مهنة المحاسبة في الجزائر من خلال حصر النقائص والمعوقات التي تُعيق تطورها. كما يهدف أيضا إلى الوقوف على تحديات إصلاح المهنة من خلال اقتراح حلول وآليات حتّى تصبح تُساير المعايير الدولية لتنظيم مهنة المحاسبة. تبرز أهمية الدراسة من خلال توافق توقيتها مع التجاذبات القائمة حاليا، ما بين مهني المحاسبة من جهة، وما بين المهنيين والسلطة الإدارية المشرفة على المهنة من الجهة الأخرى، حول النموذج الأمثل لإصلاح مهنة المحاسبة وإعادة هيكلتها وتنظيمها.

للإجابة على السؤال الرئيسي للإشكالية والأسئلة الفرعية الناجمة عنه يتمّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص وضع مهنة المحاسبة في الجزائر. أمّا بالنسبة لمعالجة تحديات إصلاح المهنة فتؤسّس الدراسة على المنهج الاستقرائي.

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، حيث يتناول المحور الأول عرض السيرة التاريخية لتطور مهنة المحاسبة في الجزائر. أمّا المحور الثاني سيُعالج عملية تشخيص واقع مهنة المحاسبة عبر مختلف مراحل تطوُّرها وبالأخصّ على ضوء القانون 10-01. ومن خلال المحور الثالث سيتمّ معالجة التحديات التي تواجه إصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر وبالتالي التصدُّر الأمثل لإصلاحها.

المحور الأول : السيرة التاريخية لتطور مهنة المحاسبة في الجزائر

إبّان الاستقلال، خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1971، لم تعرف مهنة المحاسبة في الجزائر وجودا كتنظيم قائم بذاته، باعتبار أنّها لم تكن ممثلة بأي هيئة رسمية. وفي سنة 1971 تم تأسيس المجلس الأعلى للمحاسبة وفق الأمر 71-82 المؤرخ في 29 ديسمبر 1971 (الجريدة الرسمية العدد 107، 1971، [صفحة 1439](#))، وهو بمثابة الهيئة المكلفة بالإشراف على مهنة المحاسبة والتقييس المحاسبي (نامون وآخرون، 2019، [صفحة 146](#)). وفي أواسط الثمانينات تغيّرت تسميته إلى المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية CSTC، وهو مجلس تقني تابع لوزارة المالية يشرف على المهنة ويتابعها.

استمرّ الحال على ما هو عليه إلى غاية سنة 1991، أين تمّ تأسيس المصفّ الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ONECC، بموجب القانون 91-08 المؤرخ في 27 أبريل سنة 1991 (الجريدة الرسمية العدد 20، 1991، [صفحة 540](#)). يُشرف على المصفّ الوطني مجلس وطني منتخب يضم الفئات الثلاثة من الخبراء محاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين. كما كانت المهنة ممثلة جهويا من خلال أربعة مجالس جهوية تحت وصاية المجلس الوطني للمصفّ.

تميّز المصنف بالاستقلالية واللامركزية، بحيث كان يُسيّر المهنة من حيث التكوين والتدريب، وكذا منح اعتماد مزاوله المهنة. كما حُوّل له أيضا صلاحية نشر جدول المهنيين المسجلين وكذا مهامّ التأديب، التوفيق والمصالحة.

صدر بتاريخ 29 جوان 2010 القانون 01-10 (الجريدة الرسمية العدد 42، 2010، **صفحة 04**) الذي أسس لإنشاء ثلاثة هيئات مهنية تتمثل في كلّ من المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ONEC، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ONCA. تُمثّل الهيئات الثلاث مهنة المحاسبة بفروعها الثلاثة تحت وصاية المجلس الوطني للمحاسبة CNC.

الجدول رقم 01، تطور السيرورة التاريخية لتنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر

الهيئة المهنية	الهيئة الاستشارية	الفترة
/	/	1962 - 1971
/	المجلس الأعلى للمحاسبة CSC	1971 - 1975
/	المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية CSTC	1975 - 1991
المصنف الوطني للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ONECC	المجلس الوطني للمحاسبة CNC	1991 - 2010
- المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ONEC - الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC - المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ONCA	المجلس الوطني للمحاسبة CNC	2010 - 2025

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات السّابق ذكرها

المحور الثاني : تشخيص واقع مهنة المحاسبة في الجزائر

يتمّ تشخيص واقع مهنة المحاسبة في الجزائر (حميداتو وبوقفة، 2011، **صفحة 48**) على ضوء القانون 01-10 الجاري به العمل حاليا. تتمّ عملية التشخيص من خلال تقييم مدى مواءمة المهنة للنظام البيئي الاقتصادي الوطني ومواكبتها لتحديات تطورها مقارنة مع المعايير الدولية لتنظيم مهنة المحاسبة.

تتمّ عملية تقييم المهنة من خلال معالجة الخصائص الواجب الاتسام بها كمهنة حرة مقننة ومنظمة كما يلي :

1. استقلالية الهيئة الممثلة لمهنة المحاسبة من حيث التنظيم

تؤكد المعايير الدولية وكذا القوانين وكل النصوص المنظمة للمهنة الحرة، مهما كانت طبيعتها، على وجوب تنظيمها. بمعنى يجب على المهنة الحرة أن تكون مقننة ويقصد بذلك تنظيمها بموجب قانون ونصوص أخرى تتضمن تسييرها، والإشراف عليها وآليات الالتحاق بها وممارستها وما إلى ذلك من شروط وإجراءات أخرى.

تجدر الإشارة إلى أن مهنة المحاسبة في الجزائر هي مهنة حرة مقننة ومنظمة بموجب القانون 01-10 المؤرخ في 29 جوان 2010 والمراسيم التنفيذية والقرارات التابعة له. ومن هنا يُطرح السؤال حول مدى استقلالية مهنة المحاسبة في الجزائر على ضوء المعايير الدولية وكذا الأعراف والنصوص المنظمة للمهنة الحرة الأخرى.

بدراسة السيرة التاريخية لتطور مهنة المحاسبة في الجزائر يتبين أن استقلالية المهنة تطورت حسب مراحل تطور المهنة كالآتي:

الفترة 1971-1991 : كانت مهنة المحاسبة تحت إشراف المجلس الأعلى للمحاسبة الذي تغيرت تسميته في منتصف الثمانينات إلى المجلس الأعلى للتقنية المحاسبية CSTC الذي كان تحت الوصاية التامة لوزارة المالية. ذلك لأن المهنة في تلك الفترة كانت قيد الإنشاء وعدد المهنيين كان يُعدّ على الأصابع ولم تكن المهنة بالحجم التي هي عليه حاليا.

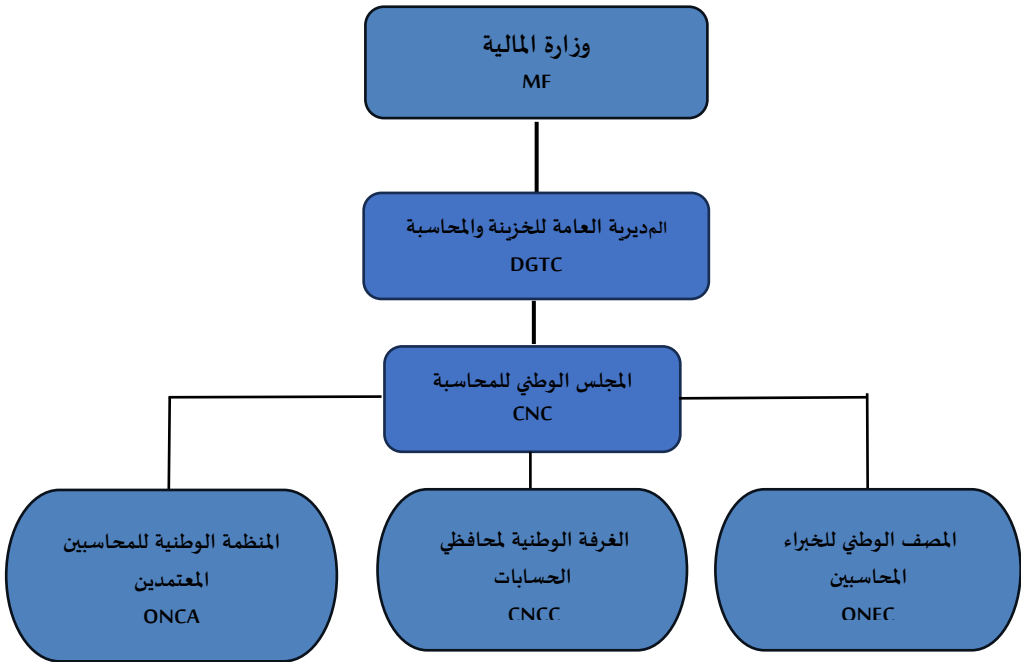
الفترة 1991-2010 : تمّ تأسيس المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ONECC بموجب القانون 91-08، الذي كان يتكون من مجلس وطني مقرّه الجزائر العاصمة وهو يشرف على أربع مجالس جهوية. وفي خلال هذه الفترة عرفت المهنة الاستقلالية التامة بحيث أن جميع صلاحيات تسيير وتنظيم المهنة كانت تحت إشراف المجلس الوطني للمصنف بمساعدة المجالس الجهوية، بما فيها التكوين والتدريب، الاعتماد وإعداد ونشر جدول المهنيين، أخلاقيات المهنة والتأديب والتوفيق.

الفترة 2010 - 2025 : في سنة 2010، تم إلغاء القانون 91-08 وتعويضه بالقانون 10-01 الذي أنشأت بموجبه ثلاث هيئات مهنية وهي المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ONEC، الغرفة

الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC وكذا المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ONCA. كل هيئة يرأسها مجلس وطني مقره الجزائر العاصمة (الجريدة الرسمية، العدد 07، 2011، **الصفحات 07، 10 و 13**). كما تمّ تحويل صلاحيات تنظيم وتسيير المهنة للمجلس الوطني للمحاسبة CNC الذي أصبح هو الجهة الإدارية المشرفة على المهنة في الجزائر (الجريدة الرسمية، العدد 07، 2011، **صفحة 04**). كما عرفت هذه المرحلة إلغاء المجالس الجهوية وتجريد الهيئات الثلاثة ONEC، ONCA و CNCC من كل صلاحيات تسيير المهنة، تنظيمها والإشراف عليها. وبالتالي لم يبق للهيئات الثلاثة سوى صلاحيات تحصيل الاشتراكات، تنظيم بعض الملتقيات في التخصص، وعقد الجمعيات العامة.

يُبين الشكل رقم 01 هيكل تنظيم المحاسبة في ظلّ القانون 01-10 كما يلي :

الشكل 01 : هيكل تنظيم مهنة المحاسبة وفق القانون 01-10



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الأدبية للهيئات المهنية

إن تجريد الهيئات المهنية الثلاثة من صلاحياتها أثر على مصداقيتها بالنسبة للمهنيين والبيئة المحاسبية الوطنية والدولية. كما أن تخويل جهات إدارية صلاحيات تسيير وتنظيم المهنة والإشراف عليها أثر سلبا على تطورها من حيث مواكبة تطوّر المعايير العالمية كالمعايير الدولية للمحاسبة IAS/IFRS، المعايير الدولية للتدقيق ISA، المعايير الدولية لتسيير الجودة ISQCMs والمعايير الدولية للتعليم المحاسبي ISEs.

2. تمثيل المهنة وطنيا وجهويا

إن مهنة المحاسبة والتدقيق هي مهنة حرة تخضع للمعايير العالمية وكذا الأعراف والقواعد التي تنظم المهن وتسيرها. وبالنظر إلى تنظيم مهنة المحاسبة في مختلف بلدان العالم نجد أنها مقننة، بمعنى تخضع لقانون واحد وأنظمة تحدد كيفية إنشاء الهيئة، سيرها وشروط مزاولتها. كما أنه في جميع الحالات توكل عملية تنظيم المهنة والإشراف عليها لهيئة واحدة موحدة ممثلة جهويا من طرف مجالس تتكون من مهنيين منتخبيين وذلك تحت وصاية مجلس وطني تُخول له صلاحيات كنشر جدول المهنيين، الترخيس بمزاولة المهنة، التأديب والتحكيم، التكوين، وتسيير الجودة ومكافحة المزاولة غير الشرعية للمهنة وما إلى ذلك من مهام تتعلق بالإشراف على المهنة.

يُبين واقع الحال بالنسبة لمهنة المحاسبة في الجزائر بأنها مقسمة إلى ثلاثة هيئات تتمثل في المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ONEC، الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC والمنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ONCA. وهي هيئات خلقت من نفس الأشخاص المهنيين على أساس المهام التي يزاولونها. بحيث أن نفس الخبير المحاسب الذي يمارس مهمة محافظة الحسابات نجده مسجل من جهة في جدول المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ONEC ومن الجهة الأخرى هو مسجل في جدول الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات CNCC. وكذلك المحاسب الذي يحمل صفة محافظ حسابات نجده مسجل في جدول المنظمة الوطنية للمحاسبين المعتمدين ONCA باعتبار أن له الحق في مسك المحاسبة وهو مسجل أيضا في جدول الغرفة CNCC باعتباره محافظ حسابات.

ومن غير المُجدي أن نخلق هيئتين أو أكثر من نفس المهنيين. بحيث أن 300 خبير

محاسب الذين يعتبرون محافظي حسابات أيضا هم مسجلون في جدول المصنف ONEC

ومسجلون في نفس الوقت في جدول الغرفة CNCC. كما أن 2100 محاسب معتمد الذين يعتبرون محافظي حسابات أيضا هم مسجلون في جدول المنظمة ONCA ومسجلون أيضا في جدول الغرفة CNCC.

بقراءة متمعنة في الأرقام المتعلقة بالمهنيين المسجلين في جدول الهيئات الثلاثة نلاحظ أنّ مسك المحاسبة يُعتبر مهمة، كما أن محافظة الحسابات هي مهمة أيضا وليست مهنة، ونفس الشيء ينطبق على مهمة الخبرة المحاسبية. وبالتالي من غير المعقول خلق ثلاثة هيئات بنفس الأشخاص على أساس مهامّ مختلفة يؤديها نفس المهني.

لو يُطبق المعيار الوظيفي على مهنة الطب مثلا تُقسم في هذه الحالة إلى أكثر من 20 هيئة كهيئة الأطباء العامّون وهيئة الأطباء المتخصصون وهيئات أخرى حسب كل تخصص. وبالرغم من أن الأطباء فيهم العامّون والمتخصصون الذين يتفرعون بدورهم إلى تخصصات عديدة غير أنهم منظمون تحت راية واحدة تتمثّل في المصنف الوطني للأطباء. ونفس الأمر ينطبق على المهن الأخرى كالمحامين الذين ينتمون لنقابات جهوية تحت سلطة الاتحاد الوطني للمحامين بالرغم من أنه ليس كل المحامين معتمدين لدى المحكمة العليا.

إن تقسيم مهنة المحاسبة في الجزائر إلى ثلاثة هيئات وطنية بنفس المهنيين بمجالس متمركزة في الجزائر العاصمة (بوشوشة، 2022، **صفحة 173**) دون المجالس الجهوية له عدة سلبيات نذكر أهمها :

- انضمام المهني، مهما كانت صفته، لأكثر من هيئة يفرض عليه تسديد اشتراكين بالرغم من أنه شخص واحد، ممّا يُثقل كاهله.
- يُصعّب ذلك من التحكم في المهنة ويعرقل عملية المراقبة والإشراف عليها بسبب تداخل المهام بين الهيئات.
- يخلق ذلك توترات وتنافس غير شرعي بين ممثلي المجالس الثلاثة الذين هم في آخر المطاف مسؤولون عن نفس المهنيين المنخرطين في الهيئات بصفة ازدواجية.
- يُعرقل ذلك من تواصل ممثلي الهيئات الثلاثة مع السلطات العمومية بسبب التوترات القائمة بينهم، ممّا ينعكس سلبا على تطور المهنة وازدهارها.

- يُضخّم ذلك من تكلفة الاشتراكات للانضمام إلى الهيئات المحاسبية الدولية والإقليمية، بحيث أن الاشتراكات تُسدّد حسب عدد المهنيين المسجلين في جدول كلّ هيئة. وفي هذه الحالة تصبح الهيئات الثلاثة مجبرة على تسديد اشتراكات بعدد 5.800، مهني غير أنه في الحقيقة لا يتعدى عدد المهنيين في الجزائر، مهما كانت رتبهم، 3400 مهني.

الجدول 02. إحصاء العدد الحقيقي لمهني المحاسبة في الجزائر

الهيئة المهنية	الهيئون المسجلون	الرتبة	العدد الحقيقي
المصفّ ONEC	300 خبير محاسب	300 محافظ حسابات	/
الغرفة CNCC	2.800 محافظ حسابات	300 خبير محاسب 2.100 محاسب معتمد 400 محافظ حسابات	300 خبير محاسب 2.100 محاسب معتمد 400 محافظ حسابات
المنظمة ONCA	2.700 محاسب معتمد	2.100 محافظ حسابات 600 محاسب معتمد	600 محاسب معتمد
المجموع	5.800 مهني مسجل		3.400 مهني حقيقي

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على جداول الهيئات المهنية الثلاثة

إنّ عدد المهنيين المسجلين في جدول المصفّ ONEC يساوي 300 خبير محاسب. أما المهنيون المسجلون في جدول الغرفة CNCC هم بعدد 2.800 محافظ حسابات. كما يشمل جدول المنظمة ONCA عدد 2.700 محاسب معتمد. وهذا ما يُوحى بأن عدد المهنيين في الجزائر هو 5800 مهني. غير أنه في الحقيقة لا يتعدى العدد الإجمالي لمهني المحاسبة في الجزائر على اختلاف رتبهم 3400 مهني. وهو ما يقابل المهنيين المسجلين في جدول الغرفة 2800، (بما فهم 300 خبير محاسب و2100 محاسب معتمد و400 مهني ممتّن يحملون فقط رتبة محافظ حسابات) مضاف إليهم عدد 600 محاسب معتمد مسجلون في جدول المنظمة ONCA و غير مسجلين بجدول الغرفة CNCC، ممّا يُعطي عدد إجمالي للمهنيين يُساوي 3400 مهني بمختلف رتبهم.

3. تعزيز أخلاقيات المهنة

في ظل تقسيم مهنة المحاسبة حاليا إلى ثلاثة هيئات، على أساس معيار وظيفي حسب المهام المختلفة التي يمارسها المهني، بما فيها مسك المحاسبة ومحافظة الحسابات والخبرة المحاسبية، فإن لكل صنف قانون أخلاقيات مهنة. بمعنى قانون أخلاقيات مهنة للمحاسب المعتمد وقانون ثاني لمحافظ الحسابات وقانون ثالث للخبير المحاسب. وهو ما لا يتوافق مع المعايير الدولية لتنظيم المهنة. بحيث أنه صدر عن المجلس IESBA التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC قانون أخلاقيات واحد ومُوَحَّد بالنسبة لمهنيي المحاسبة (محصول ولواج، 2022، [صفحة 598](#))، بغض النظر عن المهام التي يؤديها، بما فيها مسك المحاسبة، تدقيق القوائم المالية أو الخبرة المحاسبية.

إن القوانين الثلاثة لأخلاقيات كل من الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد لا تأخذ في الحسبان المعايير الدولية لإدارة الجودة المتعلقة بالمهنيين ISQCM1 و ISQCM2 (عابي، 2022، [صفحة 414](#)) والمعيار الدولي لجودة تدقيق القوائم المالية ISA 220 وكذا "بيانات التزامات العضوية SMOs".

4. التدريب المستمر لمهنيي المحاسبة

لا ترقى مهنة المحاسبة وتزدهر إلا بالتدريب والتكوين المستمر لمهنيي المحاسبة والمستخدمين لدى مكاتب المحاسبة وفق ما تقتضيه معايير تسيير الجودة ISQCM1 و ISQCM2 والصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.

وفقا لتلك المعايير، يجب على كل مهني مزاوِل للمهنة أن يُثبت تلقّيه تدريباً متخصصاً لفترة لا تقل عن 40 ساعة سنوياً هو ومساعديه. ويُفرض عليه إثبات ما يدل على ذلك عند خضوعه لمراقبة الجودة من طرف مراقبي لجنة مراقبة الجودة، المُعيّنين من بين المهنيين، كمراقبين للجودة من طرف المجلس الوطني للمهنة.

تختص بمهام تكوين المهنيين اللجنة المتساوية الأعضاء للتكوين لدى المجلس الوطني للمحاسبة CNC. غير أنّه في واقع الحال تفتقر تلك اللجنة للوسائل المالية والبشرية ممّا حال دون أداء مهمّة التكوين المخوّلة لها صراحة وفق أحكام القانون 01-10.

عادة ما تقوم المجالس الوطنية للهيئات الثلاثة بعقد مؤتمرات، جلسات وملتقيات سنوية تناقش من خلالها مواضيع تهتم مهنة المحاسبة حديثة الساعة. كما تقوم أيضا ببرمجة دورات تكوين وتدريب لفائدة المهنيين المسجلين في الجداول تتناول إشكاليات دقيقة تتعلق بمجالات المحاسبة، الجبائية والتدقيق. غير أنّ تلك المحاولات غير كافية ولا نفي بالغرض باعتبار أنّها محدودة ولا يُمكن أن تُغطّي سنويا ما يُناهز 3.400 مهني منتشرين عبر 58 ولاية من ربوع الوطن.

5. تكوين الشباب للالتحاق بمهنة المحاسبة

إن واقع مهنة المحاسبة في الجزائر حاليا لا يُبدّر بالخير في ما يتعلق بتكوين الشباب للالتحاق بالمهنة. ذلك لأن الأبواب موصدة أمام الشباب منذ شهر جوان من سنة 2010 د، تاريخ صدور القانون 01-10 الذي خوّل صلاحية الإشراف على التكوين للجنة التكوين لدى المجلس الوطني للمحاسبة CNC. وفي غياب الإمكانيات المالية، المادية والبشرية لم تتمكن هذه اللجنة من أداء المهام المنوطة بها كما حددها القانون 01-10.

لقد نص القانون 01-10 على استحداث المدرسة الوطنية لتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات التي بقيت حبرا على ورق إلى يومنا هذا. كما أنه تمّ إلغاء التكوين للالتحاق بالمهنة وفق الطريقة المعتمدة في ظل القانون 08-91 ألا وهي طريقة التريصات بالنسبة لكل من الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. وتمّ الاكتفاء بمعالجة ملفات المترشحين المسجلين قبل إلغاء القانون 08-91 أي قبل جوان 2010.

إنّ جميع المهنيين الذين التحقوا بالمهنة في ظل القانون 01-10 هم ممّن تم تسجيلهم للتريص في ظل القانون 08-91 بما فهم الخبراء المحاسبين. هذا إن دل على شيء فإنما يدل على أنه في ظل القانون 01-10 لم يتمّ تكوين أي مهني جديد في غياب المدرسة الوطنية لتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات أو أي مؤسسة تعليمية متخصصة أخرى. ولا تزال لجنة التكوين لدى المجلس الوطني للمحاسبة تقبل تسجيلات مترشحين وفق القانون 08-91 بالرغم من إلغائه منذ أكثر من 14 سنة في شهر جوان 2010.

أربعة عشر سنة (14) من سريان القانون 01-10 لم يتم في خلالها تكوين مهنيين جدد في المحاسبة من خبراء محاسبين، محافظي حسابات ومحاسبين معتمدين. قد أثر ذلك سلبا على تطور مهنة الخبير المحاسب وقد يُعرّض استمراريتهما للخطر.

إن عدد الخبراء المحاسبين المسجلين في جدول المصنف (قادري، 2020، **صفحة 94**)، في حدود 300 خبير محاسب حاليا، هم في تناقص ملحوظ من سنة إلى أخرى بسبب عدم وجود أي مسار تعليمي مهني أو أكاديمي لتكوين الخبراء المحاسبين ولا محافظي الحسابات ولا المحاسبين المعتمدين . وإذا استمر الحال على ما هو عليه فإن الجزائر ستفقد على المدى المتوسط فئة الخبراء المحاسبين بسبب التقدم في السن لهذه الفئة من جهة، وعدم فتح الباب للشباب للالتحاق بفئة المهنيين الخبراء المحاسبين من الجهة الأخرى.

إن الوضع الحالي لتكوين مهنيي المحاسبة في الجزائر في حال يستدعي دق ناقوس الخطر. وعلى الجهات المسؤولة أن تتدخل في أسرع وقت للتكفل بهذا الملف بفتح المجال للشباب للتكوين بهدف الالتحاق بمهنة المحاسبة.

5. بيانات التزامات العضوية SMOs

تخضع الهيئات الوطنية الممثلة لمهنة المحاسبة الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وكذا تلك الراغبة في الانضمام لبيانات التزامات العضوية SMOs (صلاح الدين، 2017، **صفحة 316**). تحدد هذه البيانات الالتزامات التي يجب على الهيئة الوطنية الامتثال لها، كما تساعدها على اكتساب المهارات اللازمة لتسيير المهنة بهدف تحقيق المنفعة العامة.

إنّ الهيئات المهنية الثلاثة بما فيها المصنف ONEC، الغرفة CNCC والمنظمة ONCA لا تمثل لبيانات التزامات العضوية "SMOs" الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC. وذلك بسبب عدم اعتمادها رسميا من طرف المجلس الوطني للمحاسبة CNC. وهذا ما يؤثر سلبا على حوكمة الهيئات المهنية وبالتالي على مصداقيتها ويُعسّر من سيرورة انخراطها في الهيئات المهنية الدولية.

المحور الثالث : تحديات إصلاحات مهنة المحاسبة

بعد تشخيص واقع مهنة المحاسبة في الجزائر، يتبيّن بأن المهنة تُعاني من ضعف وقصور بسبب عدم قدرة تفاعل القانون 01-10 مع مستجدّات النظام البيئي الاقتصادي الجزائري. يعود ذلك أيضا إلى عدم مواءمته للمعايير الدولية لتنظيم المهنة الصادرة عن الاتحاد الدولي

للمحاسبين IFAC. ويهدف تطوير مهنة المحاسبة يجب على الأطراف ذات المصلحة العمل بجدّ من أجل إيجاد السبل الكفيلة برقيّتها وفق المعايير العالمية، وذلك بتدارك مواطن القصور والضعف وإيجاد الحلول المناسبة لها كما يلي :

1. تعزيز استقلالية مهنة المحاسبة

إن إصلاح مهنة المحاسبة (بوقفة، 2020، **صفحة 71**)، يجب أن يجعل منها حرة ومستقلة من حيث التنظيم. يجب صياغة قانون ونصوص تنظيمية تُخوّل لممثليها المنتخبين الشرعيين صلاحيات تسيير المهنة وتنظيمها والإشراف عليها بما فيها :

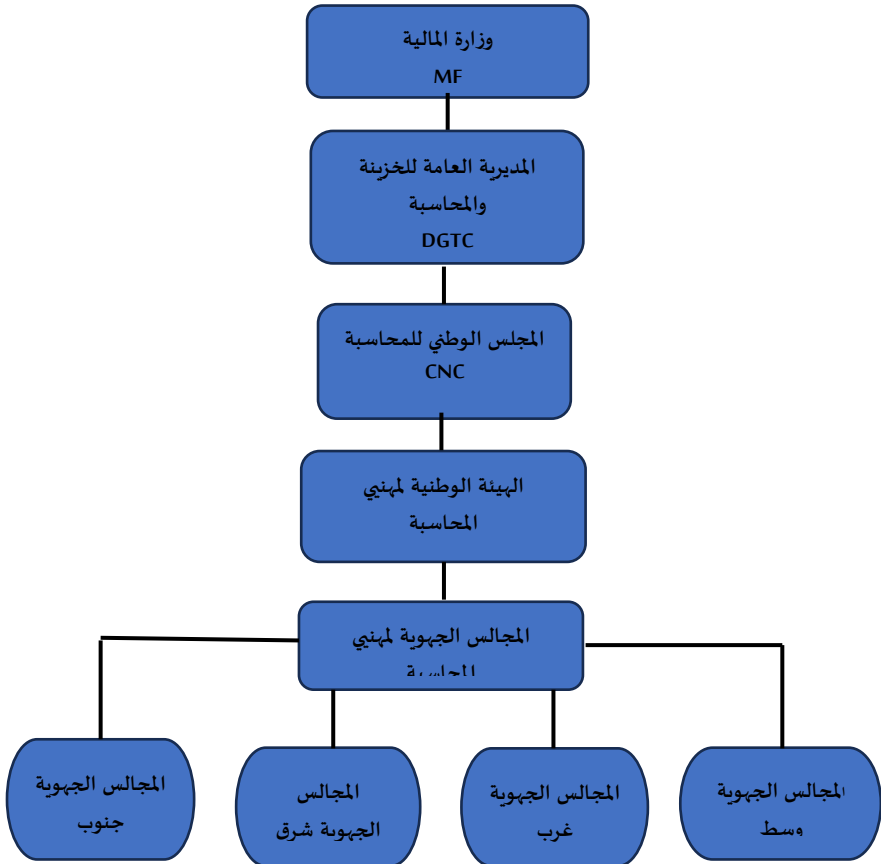
- إعداد النظام الدّاخلي لتسيير الهيئة المهنية.
 - رخصة مزاولة المهنة مع ترك صلاحية الاعتماد للوزارة الوصية.
 - إعداد ونشر الجدول السنوي للمهنيين المسجلين المسموح لهم مزاولة المهنة.
 - إعداد قانون أخلاقيات المهنة.
 - التأديب والتحكيم والتوفيق بين المهنيين.
 - مكافحة المزاولة غير الشرعية للمهنة.
 - التكوين المتواصل للمهنيين وتدريبهم.
 - المساهمة في تكوين الشباب وتدريبهم للالتحاق بالمهنة.
 - تجسيد نظام جودة وفق المعايير الدولية لتسيير الجودة ISQCMs.
 - حثّ المهنيين على الالتزام بالأحكام المتعلقة بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
 - الحرص على رقمنة الهيئة الممثلة للمهنة وكذا مكاتب المهنيين ومرافقتهم لرقمنة أعمالهم.
- #### 2. توحيد تمثيل المهنة

في إطار ترسيخ مبدأ توحيد المهنة وطنيا وجهويا يتمّ اقتراح جملة من التدابير الواجب تجسيدها كما يلي :

- دمج الهيئات الثلاثة في هيئة واحدة تُمثل مهنة المحاسبة وطنيا ودوليا أحسن تمثيل.
- ترسيخ مبدأ اللامركزية بإنشاء مجالس جهوية منتخبة تنشط تحت إشراف المجلس الوطني.
- تأسيس مجلس وطني يتكون من أعضاء منتخبين من المجالس الجهوية له صلاحية الإشراف العام على المجالس الجهوية وعلى المهنة بصفة عامة وكذا تمثيل المهنة وطنيا ودوليا.
- تشكيل لجان وطنية على مستوى المجلس الوطني تتكفل بنشر الجدول، الترخيس بمزاولة المهنة، التأديب والتحكيم، إعداد برنامج التدريب والتكوين المستمر، وتسيير الجودة ومكافحة المزاولة غير الشرعية للمهنة.

- عقد الجمعيات العامة السنوية للمجلس الوطني بحضور أعضاء المجالس الجهوية رفقة أعضاء المجلس الوطني
- تخويل المجالس الجهوية صلاحيات، تحت إشراف المجلس الوطني، كإعداد جدول المهنيين للجهة، إعداد ملف الترخيس بمزاولة المهنة، التأديب والتحكيم كدرجة أولى، التدريب والتكوين المستمر، وتسيير الجودة ومكافحة المزاولة غير الشرعية للمهنة.
- عقد الجمعيات العامة والجمعيات الانتخابية على مستوى كل مجلس جهوي، بالإضافة لجمعيات المجلس الوطني.
- يُبين الشكل الموالي مقترح لإعادة هيكلة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر، في إطار عملية الإصلاح، لتجسيد مبدأ توحيد المهنة وتمثيلها وطنيا وجهويا.

الشكل 02 : مقترح لهيكل تنظيم مهنة المحاسبة في إطار الإصلاح



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على اقتراحات الهيئات المهنية

تسمح عملية إعادة هيكلة تنظيم المهنة على النحو المشار إليه في الشكل أعلاه بما يلي:

- تمثيل المهنة جهويا، ممّا يقربها من مهنيي الجهة ويساعد على مرافقتهم والتكفل بانشغالاتهم.
- ترسيخ دور المهنة وطنيا ومحليا بالتعريف بها وتفعيل دورها على مستوى مختلف الإدارات والهيئات الأخرى، ممّا سيزيد من مصداقيتها.
- تسهيل تدعيم التكوين المستمر للمهنيين والمساهمة الفعالة لاستقطاب الشباب الجدد ومرافقتهم بالتدريب في إطار تكوينهم بهدف الالتحاق بالمهنة.

3. اعتماد قانون أخلاقيات للمهنة يُراعي المعايير الدولية

إن مهنة قوية وذات صيت عال تتطلب قانون لأخلاقيات مهنة واحد وموحد (جموعي وبراهيمي، 2022، [صفحة 285](#))، حديث ويتطور عبر الزمن وفق أحدث المعايير الدولية، بما فيها :

- قانون أخلاقيات المهنة الصادر عن المجلس IESBA التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.
- المعايير الدولية لتسيير الجودة ISQM1 و ISQM2.
- المعيار الدولي لجودة تدقيق القوائم المالية ISA 220.
- بيانات التزامات العضوية SMOs.
- الالتزامات الوطنية والدولية للوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحتهما.

يجب أن يُرافق قانون أخلاقيات المهنة أيضا مناهج للتأديب، التوفيق والتحكيم عن طريق لجان جهوية للتأديب على مستوى المجالس الجهوية تتكون من مهنيين منتخبين أو مُعيّنين لمعالجة الشكاوى على مستوى الدرجة الأولى. وكذا لجنة وطنية للتأديب على مستوى المجلس الوطني للهيئة كدرجة عليا تستقبل الطعون في قرارات لجان التأديب التابعة للمجالس الجهوية. كما تختص اللجنة الوطنية للتأديب بالفصل في بعض الأخطاء من الدرجات العليا التي تُحددها نصوص تنظيمية حسب الحالة. كما يُطرح أمامها الحالات التأديبية المتعلقة بالأعضاء المنتخبين على مستوى المجلس الوطني والمجالس الجهوية.

4. الاهتمام بالتدريب المستمر لمهنيي المحاسبة

للحفاظ على كفاءة مهني المحاسبة في الجزائر يجب على المجلس الوطني للهيئة تسطير برنامج تدريب سنوي مستمرّ للمهنيين (سفاحلو ويخلف، 2024، **صفحة 244**) في مختلف التخصصات التي لها علاقة بمزاولة المهنة. يكون ذلك تحت إشراف اللجنة الوطنية للتكوين، التدريب والترقيات بالتنسيق مع لجان التدريب والتكوين على مستوى المجالس الجهوية التي تتكفل بتنفيذ البرنامج السنوي للتدريب حضوريا وعن بعد باستعمال وسائل التواصل الافتراضية.

إن تنفيذ برامج للتدريب على مستوى مختلف جهات الوطن يفتح الباب لمهني مختلف الولايات ومساعدتهم للالتحاق بسهولة بالدورات المنظمة دون تكبد مشقة التنقل للجزائر العاصمة ويُوفّر عليهم الكثير من التعب والمصاريف والوقت.

تتكفل اللجنة الوطنية للتكوين، التدريب والترقيات بإحصاء التخصصات والميادين الواجب تكثيف الترتيبات فيها حتى يتمّ الرفع من مستوى مهني المحاسبة. عند تسطير برامج التدريب يجب مراعاة المستجدات الوطنية كدور المهني المحاسب في التبليغ عن الأفعال الإجرامية وكذا واجب إخطاره بكل شبهة تتعلق بتبييض الأموال وتمويل الإرهاب. ذلك لأنّ الالتزامات المهنية للمهني المحاسب أصبحت كثيرة ومتعددة ويجب عليه الامتثال لها. وهو يتعرض للمساءلة، مدنيا، تأديبيا وجزائيا، حسب الحالة، في حالة عدم الوفاء بها.

يفرض ذلك على المجلس الوطني والمجالس الجهوية الممثلة للمهنة، عند إعداد الميزانيات التقديرية السنوية، تخصيص غلافات مالية وفق برامج للتدريب مسطرة بإحكام. مع فرض، على المهنيين المعنيين بالتدريب وكذا مساعدتهم، رسوم تدريب بمبالغ مدروسة. تسهر اللجنة الوطنية للتكوين، التدريب والترقيات على تطوير وتحديث برامج التدريب باستمرار وفق المعايير الدولية للتعليم المهني IES والمستجدات الوطنية والدولية التي تعرف تسارعا رهيبا.

فالمحاسبة لم تعد مجرد تقنيات للتسجيل والتقرير، في ظل البيئة الرقمية المتسارعة جدا وما صاحبها من تطورات للنشاطات الاقتصادية في المجال الرقمي والتكنولوجيا المالية (طويل ومراح، 2022، **صفحة 26**). أصبح لزاما أن ينال المجال المحاسبي حيزا مهما من التكوين في هذه المجالات لمواكبة الواقع العملي.

5. المساهمة في تكوين الشباب للالتحاق بمهنة المحاسبة

لا تزدهر المهنة ولا تضمن استمراريتها عبر الزمن إلا بتدعيمها بشباب يافع وذو طموح عال لبلوغ أرقى درجات العلم والمرتب، لما يمتلكه من مهارات في ظل عصر الرقمنة والذكاء الاصطناعي. ولا يتسنى ذلك إلا من خلال إيجاد الآليات المثلى من تأطير وبرامج تكوين عالية الجودة. من هنا يبرز دور الأطراف ذات المصلحة المسؤولة على تحقيق هذا الهدف وهي:

- وزارة المالية باعتبارها السلطة الوصية على مهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
- المجلس الوطني للمحاسبة كهيئة استشارية مسؤولة على تطوير المعايير المهنية بما فيها معايير التكوين في مجال المحاسبة.
- الهيئة الوطنية المشرفة على تنظيم مهنة المحاسبة وتسييرها من خلال المجلس الوطني للهيئة والمجالس الجهوية.

يجب على الأطراف ذات المصلحة أن تسعى جاهدة من أجل :

- التركيز على تكوين الخبراء المحاسبين الذين لهم صلاحية تأدية مهام محافظ الحسابات وعدم الاقتصار على التكوين في فئة المحاسب المعتمد. ذلك لأن كل الشباب المهتم بالتكوين للالتحاق بالمهنة من خريجي الجامعة يحملون شهادة ماستر 2 بمعنى بكالوريا زائد خمس سنوات من التكوين ولهم المستوى العلمي الذي يفتح لهم آفاق التكوين كخبراء محاسبين وليس كمحاسبين معتمدين. تعتبر حالة الجزائر استثناءً باعتبار أن كل دول العالم تُكوّن الخبراء المحاسبين وليس المحاسبين المعتمدين.
- إشراك الجامعة الجزائرية في التكوين من خلال مسارات تكوين أكاديمية ومهنية متخصصة في المحاسبة والتدقيق تسمح للمهتم بالالتحاق بالمهنة، بعد التسجيل في تربص مهني للخبرة المحاسبية، مثل المسار الأكاديمي "محاسبة، مراقبة وتدقيق CCA" بفرنسا.
- فتح المسارات المهنية للتكوين مثل "شهادة المحاسبة والتسيير DCG" و"الشهادة العليا للمحاسبة والتسيير DSCG" بفرنسا والمسارات المهنية الأخرى المعتمدة في إنجلترا وفي أمريكا وفي دول الخليج ACPA. يُسجّل فيها المهتمّون بالتكوين للالتحاق بالمهنة ويكون فيها التكوين عن بعد وبواسطة تجمعات حضورية بصفة دورية أسبوعيا أو شهريا تُتيح للأجراء كموظفين في المحاسبة فرصة التكوين للالتحاق بالمهنة.

- إنشاء المدرسة الوطنية المتخصصة لتكوين الخبراء المحاسبين ودعمها ببرنامج تكوين متخصص يتوافق والمعايير الدولية للتعليم المحاسبي ISEs والعمل على تطويره بصفة مستمرة.
- وجوب تكفل المجلس الوطني للمحاسبة CNC، كهيئة استشارية للتقييس، بعملية اعتماد المعايير الدولية للتعليم المحاسبي IESs (قتال وبراي، [صفحة 132](#))، ونشرها في أوساط المختصين في المحاسبة بما فهم المهنيين والأكاديميين.
- إنشاء شبكة لأساتذة التكوين من بين الكفاءات الجزائرية في مختلف التخصصات، من بين الأساتذة الجامعيين، وبالأخص من هم يمارسون المهنة ويحملون صفة خبير محاسب ومحافظ حسابات المشهود لهم بالخبرة والكفاءة في التخصص.
- القيام بدراسة إحصائية دقيقة لعدد المهنيين المزاولين للمهنة وانتشارهم الجغرافي عبر التراب الوطني، بهدف تحديد المناطق المتشعبة بعدد المهنيين والمناطق الأخرى التي هي بحاجة إلى مهنيين. يساعد ذلك على إعداد برنامج تكوين حسب متطلبات كل منطقة من الوطن ويمنع من إغراق المهنة بعدد متزايد من المهنيين، مما سيؤثر على مستقبل المهنة وعلى المهنيين.
- الاتفاق ما بين وزارة المالية، باعتبارها الوزارة الوصية على مهنة المحاسبة، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي على إمضاء مذكرات تفاهم وقرارات وزارية مشتركة تُحدد مسارات التكوين الأكاديمية والمهنية التي تفتح الباب للتربص بهدف الالتحاق بالمهنة.
- إشراك الهيئة الوطنية الممثلة للمهنيين في عمليات التكوين، من خلال إبرام بينها وبين وزارة المالية من جهة، وبينها وبين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من الجهة الأخرى، لمذكرات تفاهم تحدد شروط التسجيل في التربص المهني والتنسيق معها لحصر احتياجات كل جهة من الوطن من عدد المهنيين المزاولين للمهنة.

6. الامتثال لبيانات التزامات العضوية SMOs

- يجب على المجلس الوطني للمحاسبة CNC أن يعتمد رسميا بيانات التزامات العضوية SMOs (صلاح الدين، 2017، [صفحة 321](#)) الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC. ومن ثمّ إلزام الهيئات المهنية الامتثال لها. سيعزّز ذلك من حوكمة الهيئات المهنية ويزيد من مصداقيتها وطنيا ودوليا ويُسهل عملية انضمامها إلى الهيئات المهنية الإقليمية والدولية.
- حُدّدت الالتزامات التي تخضع لها الهيئات المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين وتلك الراغبة في الإنضمام إليه من خلال سبعة بيانات SMOs كما يلي:

SMO 1 "مراقبة الجودة" : يُحدّد المتطلبات التي يجب الالتزام بها، فيما يتعلق بأنظمة مراجعة مراقبة الجودة لأعضائها الذين يقومون بمهام التدقيق والمراجعة والمهام الأخرى والخدمات ذات الصلة.

SMO 2 "المعايير الدولية لتكوين مهني المحاسبة والراغبين في أن يصبحوا كذلك" : يُحدّد المتطلبات التي يجب استيفائها فيما يتعلق بمعايير التدريب الدولية والمبادئ التوجيهية الأخرى.

SMO 3 "المعايير الدولية والمبادئ التوجيهية الأخرى الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد IAASB" : يحدد المتطلبات التي يجب استيفائها فيما يتعلق بالمعايير الدولية للتدقيق ISA والمبادئ التوجيهية الأخرى التي ينشرها المجلس الدولي للتدقيق والضمان (IAASB).

SMO 4 "المدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين، بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية، التي ينشرها مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين IESBA" : يحدد المتطلبات التي يجب استيفائها فيما يتعلق بالمدونة الدولية لأخلاقيات المحاسبين المهنيين بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية، التي بنشرها مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين IESBA. كما يتطلب اعتماد وتنفيذ قواعد لا تقل صرامة عن تلك المتضمنة في مدونة المجلس IESBA.

SMO 5 "المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS والتوجيهات الأخرى الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية للقطاع العام IPSASB" : يحدد المتطلبات التي يجب استيفائها فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام IPSAS والمبادئ التوجيهية الأخرى التي ينشرها مجلس المعايير المحاسبية للقطاع العام IPSASB.

SMO 6 "التحقيق والانضباط (التأديب)" : يحدد المتطلبات التي يجب استيفائها فيما يتعلق بآليات التحقيق والانضباط للمهنيين الذين لا يلتزمون بها، وكذا بخصوص ممارسة المعايير المهنية والالتزامات ذات الصلة لعضو للمجلس الدولي IFAC والحفاظ عليها.

SMO 7 "المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS والمبادئ التوجيهية الأخرى التي ينشرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB" : يحدد المتطلبات التي يجب استيفائها في ما يتعلق بالمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS، كما أصدرها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB.

خاتمة

من خلال هذا البحث تمّ التوصل إلى نتائج تُعتبر بمثابة الأجوبة على السؤال الرئيس للإشكالية والأسئلة الفرعية الناجمة عنه.

بيّنت دراسة السيرة التاريخية لتطور تنظيم مهنة المحاسبة بأنّ القانون 91-08 الذي دام للفترة من سنة 1991 إلى غاية سنة 2010، منح للمهنة هامش كبير من الاستقلالية من حيث التنظيم. كما عزّز من تمثيل المهنة وطنيا وجهويا من خلال هيكلتها في أربع مجالس جهوية تحت إشراف مجلس وطني واحد بغضّ النظر عن رتبة المهني المحاسب.

غير أنّ القانون 10-01، الذي دخل حيّز التنفيذ نهاية سنة 2010، أعاد هيكلة مهنة المحاسبة، بحيث أسّس لإنشاء ثلاثة هيئات مهنية تتمثل في المصنّف ONEC، الغرفة CNCC والمنظمة ONCA. كما قلّص من صلاحيات الهيئات الثلاثة الممثلة للمهنة وخوّل أهمّ الصلاحيات للمجلس الوطني للمحاسبة CNC، بالرغم من اعتباره هيئة استشارية لدى وزير المالية.

أكد تشخيص واقع حال مهنة المحاسبة في الجزائر على ضوء القانون 10-01 بأنّ المهنة أصبحت غير مستقلة من حيث التنظيم وغير موحّدة بسبب تمثيلها بأكثر من هيئة. كما أنّ إلغاء المجالس الجهوية صعب من مهمّة الهيئات المهنية في التكلّف بانشغالات المهنيين المتواجدين في الداخل وفي الجنوب الكبير للجزائر.

إنّ عدم مواكبة الأطراف ذات المصلحة المشرفة على المهنة للمستجدّات والتطورات التي تشهدها مهنة المحاسبة عالميا جعلها تعرف فجوة كبيرة من حيث مواكبتها للمعايير الدولية لتنظيم مهنة المحاسبة وبالأخصّ معايير تسيير الجودة ISQCMs ومعايير التعليم المهني ISEs. بيّنت الدراسة جسامّة التحديات التي تواجه إصلاح مهنة المحاسبة. وهنا تبرز ضرورة صياغة تصوّر الأمثل للحلول والسبل الكفيلة بإصلاح المهنة بما يخدم المهنيين والشباب والتنمية المستدامة في الجزائر.

تتمثل الخطوط العريضة للتوصيات الواجب الاستناد عليها لإعداد خريطة طريق لإصلاح مهنة المحاسبة في الجزائر في العناصر الأساسية الآتية:

- ضرورة التشخيص المتمنّن لواقع مهنة المحاسبة في الجزائر كأساس لعملية إصلاح المهنة.

- تعزيز استقلالية الهيئة الممثلة للمهنة من حيث التنظيم.
 - التمثيل الوطني للمهنة من خلال هيئة وطنية منتخبة موحدة ممثلة بمجلس وطني بغض النظر عن المهام المتعددة لمهنيي المحاسبة (خبير محاسب، محافظ حسابات أو محاسب معتمد).
 - التمثيل الجهوي للمهنة من خلال مجالس جهوية تتمتع بكامل صلاحياتها يشرف عليها المجلس الوطني للمهنة.
 - اعتماد قواعد أخلاقيات راقية مستمدة من قانون أخلاقيات المهنة الصادر عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة IESBA التابع للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.
 - اعتماد برامج للتدريب المستمر لفائدة المهنيين المزاولين للمهنة وكذا مستخدميهم تتوافق والمعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، المعايير الدولية للتدقيق ISA، المعايير الدولية لتسيير الجودة ISQCMs، المعايير الدولية للتعليم المحاسبي ISEs والمعايير الدولية لأخلاقيات مهنة المحاسبة الصادرة عن المجلس IESBA.
 - المساهمة في تكوين الشباب للالتحاق بمهنة المحاسبة من خلال إيجاد الآليات المثلى من تأطير وبرامج تكوين عالية الجودة تتوافق والمعايير الدولية للتكوين في مجال المحاسبة ISEs الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.
 - تبني لبيانات التزامات العضوية SMOs بهدف اعتمادها من الهيئة الممثلة للمهنة.
 - رقمنة مهنة المحاسبة بمساعدة المهنيين على مسطرة التحول الرقمي.
- سُيُسهم ذلك في الرفع من مستوى المهنيين المزاولين للمهنة ويُطوّر من كفاءاتهم ومهاراتهم، وبالتالي يُحسّن من جودة خدماتهم ويُمكنهم من تنفيذ مهامهم وفق مختلف معايير المهنة. سيعزز أيضا من ثقتهم ويحفزهم على أداء أدوارهم للمساهمة بجدارية في التنمية المستدامة للجزائر بروافدها الأربعة، الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية والرقمية. كما سيزيد حتما من مصداقية المهنة ويعزز مكانتها وطنيا، إقليميا ودوليا.

قائمة المراجع

- 1- NAMOUN Mohamed Azzedine, AGGOUNE Salim et BOUCHELAREM Samia, 2019, Réforme de la profession comptable libérale en Algérie : : une analyse rétrospective, Revue des recherches en sciences financières et comptables, Vol 04, N° 01.
- 2- محصول نعمان، لواج منير، 2022، تفعيل أخلاقيات مهنة المحاسبة للحد من المخالفات المحاسبية كآلية لمكافحة الفساد المالي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01.
- 3- عابي خليدة، 2022، الإطار التحليلي لإدارة جودة التدقيق، في ظل المعيار الدولي لإدارة الجودة 1، مجلة الاقتصاد المال والأعمال، المجلد 07، العدد 01.
- 4- قادري عبد القادر، 2020، واقع مهنة الخبير المحاسبي في ظل الإصلاح المحاسبي في الجزائر، مجلة المغاربية للاقتصاد والماتجمنت، المجلد 07، العدد 01.
- 5- صلاح الدين أسماء، 2017، أثر تطبيق برامج الأمتثال SMOs الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين على تطوير مهنة المحاسبة في مصر، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 08، ملحق العدد 04.
- 6- بوقفة علاء، 2020، إعادة تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر : واقع وآفاق، مجلة اقتصاديات النقود والتمويل، المجلد 01، عدد 01.
- 7- جموعي عمر، براهيمى فوزية، 2022، واقع قانون أخلاقيات مهنة المحاسبة في الجزائر وتوافقه مع متطلبات معيار التعليم المحاسبي الدولي 04 التطور المهني الأولي القيم والأخلاق والسلوكيات المهنية - رؤية أكاديمية ومهنية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 9، العدد 1.
- 8- سفاحلو رشيد، يخلف رندة ابتسام، 2024، التطوير المهني المستمر وعلاقته بتحسين جودة عمل المحاسبين في ضوء تحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي ومستجدات معايير الإبلاغ المالي الدولية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 15، عدد 2.

- 9- طويّلب محمد، مراح نور الهدى، 2022، مستقبل مهنة المحاسبة في ظلّ التحوّل الرقمي - تقنية البلوكشين نموذجا-، مجلّة الميادين الاقتصادية، مجلّد 5، العدد 1.
- 10- قتال عبد العزيز، براي الهادي، 2021، دراسة تحليلية لتوافق التعليم المحاسبي في الجزائر مع معايير التعليم المحاسبية الدولية، مجلّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلّد 7، عدد 2.
- 11- الجريدة الرسمية ا. 107، (1971)، SGG Algérie Journal officiel Algérie. استرجع في 15 يناير، 2025، من <https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/1971/A1971107.pdf>
- 12- الجريدة الرسمية ا. 20، (1991)، SGG Algérie Journal officiel Algérie. استرجع في 14 يناير، 2025، من <https://www.joradp.dz/FTP/jo-francais/1991/F1991020.PDF>
- 13- الجريدة الرسمية ا. 42، (2010)، SGG Algérie Journal officiel Algérie. استرجع في 14 يناير، 2025، من <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2010/A2010042.pdf>
- 14- الجريدة الرسمية ا. 07، (2011)، SGG Algérie Journal officiel Algérie. استرجع في 13 يناير، 2025، من <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2011/A2011007.PDF>